

تقرير عن ورشة عمل حول القاهرة الحوار النقدي بين قوى مختلفة فكرياً

اليوم الأول:

الجلسة الأولى:

الخبرات السياسية العربية و مسارات الحركات المعارضة :

تقديم: د. عمرو الشوبكي

(مرفق ربطا)

أهم التعليقات :

1- هناك شك في وجود حوار نقدي حقيقي بين التيارات السياسية. فلا بد من طرح التساؤل التالي: هل يوجد في البداية حوار نقدي داخل التيارات ذاتها ؟ كما انه لا بد من طرح التساؤل النهجي التالي: هل نتحدث عن وجود حوار نقدي على مستوى النخب أم على مستوى القوى السياسية؟ فإذا كنا نتحدث عن الحوار فيها يتعلق بالتيارات السياسية، يمكن أن نقول انه لم يتم حوار نقدي حقيقي بينها، فقيام الائتلافات علي أرض الواقع يمكن اعتباره بالكثر نتيجة للالتقاء بعض المصالح السطحية أكثر من أنه نتيجة للتوافق حول أسس فكرية حقيقية. ولذلك فنحن بحاجة إلى طرح أسئلة جادة حول دور الدين في النظام السياسي وسواها من القضايا الخلافية وذلك من اجل بناء تحالف حقيقي للقوى السياسية يثق فيه المواطن لاسيما وأن المشكلة في الوطن العربي ليست فقط ضعف شرعية النظام السياسي القائم بل أيضا ضعف شرعية بديل هذا النظام إن وجد.

2- ليست وظيفة هذه الندوة استعراض الحوارات ورصد الاختلافات بين القوى المختلفة فكرياً. فليس من المهم أساسا أن تتفق تلك القوى إيديولوجيا، لأن في الاختلاف إثراء

للمجتمع. ولكن الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه هو أن تكون هذه القوى جميعاً قوى ديمقراطية تتكامل في مواجهة النظم السلطوية لتحقيق التغيير المرجو. فلا يمكن الرهان على التغيير ومواجهة هذه النظم من دون وجود معارضة سياسية فعالة. فالحلمة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقوية المجتمع المدني أثبتت هذه الفرضية. لا يمكن أن تمثل منظمات المجتمع المدني في ذاتها بديلاً لقوى المعارضة لأن تلك المنظمات ليست قادرة في الواقع على أن يكون لها قواعد شعبية كما أنها لديها أجندة خاصة بها تهدف تحقيق برامج في فترات محددة وليس لديها أي إستراتيجية طويلة المدى كما يجب أن يكون لقوى المعارضة.

3- النقطة الجوهرية في خاتمة الورقة موضوع الجلسة هي أن الإسلاميين Outsiders ، فالشهد السياسي العربي مند أن خضع للاحتلال خضع لقوى تريد أن تجري عملية تغييرية لتنفيذ أجندتها، أي أجندة الدول الاستعمارية الغربية. ولذلك فإذا كنا نريد حواراً نقدياً فإنه لا بد من الرجوع إلى الهدف الأساسي الذي نرجو تحقيقه من هذا الحوار. فما الفائدة من التباكي على القيم الديمقراطية التي هي غائبة في الواقع على المستوى العالمي كما هو بدا واضحاً في الأحداث الأخيرة في غزة. فالديمقراطية لا بد وأن تكون عالية وشاملة لاحترام الذخر رغم اختلافه.

4- لا بد من مناقشة الضوابط الحاكمة للحوار النقدي من خلال دراسة المعطيات التفصيلية الخاصة بالتجارب العربية وذلك حتى تكون بمنأى عن خطر التعويم. فالإسلاميين مثلاً ليسوا كتلة متجانسة ولا اليسار أيضاً. فهتلاً يصعب الحديث في المغرب عن وجود لقوى علمانية، وهو الأمر الذي يرجع إلى طبيعة النظام السياسي. فالنظام السياسي تقوم شرعيته على الدين وهو يجعل القوى السياسية تكيف أدبياتها على أساس الالتزام أو القبول بهذا المعطى. فالحوار موجود في الساحة المغربية بين الإسلاميين واليسار وليس مع القوى العلمانية لعدم وجودها في أرض الواقع. و في 1996، كانت من أهم النقاشات التي دارت

بين اليسار والإسلاميين هي تلك المتعلقة ب"الإسلام هو الحل"، بحيث تم التوصل إلى أن الإسلام هو الهدى. أما البرامج والحلول التفصيلية فتم الاتفاق على وضعها في ضوء الإسلام وليس من خلال الإسلام. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الفصل بين الحزب والحركة في حالة العدالة والتنمية المغربي (أي الفصل بين الدعوي والسياسي) ليس فصل تنظيمي وحسب بل هو فصل يرجع بالنسب إلى التمييز بين الهجاليين.

5-و لذلك فإن مسألة السياق أو النموذج في العمل داخل الدولة هي مسألة أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند قياسها بالتحليل. ويظهر ذلك لنا جليا عند المقارنة بين النظام في مصر ونظيره في المغرب. ففي المغرب هناك نظام ملكي له فائض في المشروعية، فجميع الفاعلين السياسيين يستهدون مشروعاتهم منه ولا يتحركون بعيداً عن الملكية المغربية. أما في مصر، فالسلطة تعاني من نقص في المشروعية، والحركات الإسلامية أسست مشروعاتها خارج النظام بل وضده. وفي المقابل نشهد في مصر، أسلمة واضحة للرجال العام بحيث أصبح موافقاً للمزاج المصري بغض النظر عن قوة أو ضعف الحركات الإسلامية نفسها، بعكس المغرب حيث ظل الرجال العام غير مؤسلم.

6- لا بد من الأخذ بالاعتبار عند التحليل عاملين أساسيين لهما تأثير مباشر على التحالفات السياسية وطريقة عقدها والهدف منها وهما: 1- حضور الدولة بحيث ظلت الحسابات السياسية حسابات قطرية. 2- النظام السياسي وتأثيره على الأدبيات التي نتجت عن تلك التحالفات بحيث كانت هذه الأخيرة شديدة التأثير بطبيعة النظام القائم.

7-قد يكون هناك حاجة إلى إعادة تعريف قيم الديمقراطية وذلك ليس بسبب خيانة الغرب لها فحسب، بل بسبب ألياتها الداخلية ذاتها، بحيث لا يجب تحويلها إلى مقدسات بل لا بد من إعادة صياغتها.

8- وفيها يتعلق بالعلاقة مع الخارج، نجد أن "الخارج" من فرط حضوره، واهتلاكه لتصورات ومخططات معلنة فيها يخص المنطقة، وتدخله في التفاصيل اليومية، ثم وجود القوات الذمريكية "شخصياً" في العراق ووجود إسرائيل الخ... يمكن اعتباره هنا "داخل". وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على إشكالية تخوين كل من اهتلك وجهة نظر مشابهة للخارج، بحيث لا تعود مجرد وجهة نظر فكرية أو سياسية، ولكنها ترتبط مباشرة بقوى واقعية حاضرة على الأرض.

9- بالنسبة لاحتكار حزب الله سلطة السلاح في الحالة اللبنانية كما حدث في أيار الهاضي، يمكن أن نقول أن حزب الله أدخل بالتوازن التوافقي الدقيق الذي تخضع له الدولة ولكن لا يمكن اعتباره اعتداء على احتكار الدولة للسلاح لأننا نتحدث عن قوى سياسية كلها مسلحة ومهتجع تنفجر فيه الحرب الأهلية كل 20 سنة تقريباً.

10- فيها يتعلق بالفكرة الواردة في الخاتمة والتي تؤكد على أن انفتاح النظام يؤدي إلى انفتاح القوى الإسلامية، يمكن أن نعلق بأن القمع الشديد قد يؤدي كما في حالة سوريا وتونس إلى انفتاح القوى السياسية فيها بينها والتحالف لمواجهة هذا القمع وإيجاد سبل لولادة حياة سياسية.

الجلسة الثانية :

التجارب التحالفية المتحققة في اطر معلنة : سياقها و هالاتها

أولاً : تجربة حركة "كفاية" في مصر :

تقديم م . بهاء الدين شعبان :

مرفق ربطا

التعقيب الأول : د. هبة رؤوف

التعقيب الثاني : أ. ساهج فوزي

طرحت كفاية نفسها كحركة سياسية تتعامل مع نظام يزاوج بين السلطوية والديمقراطية وهو الأمر الشبيه بدول أوروبا الشرقية رغم الاختلاف الشديد بين بيئة الحركات السياسية التي نشأت في ظل دول أوروبا الشرقية بكل ما تحمله من سمات ايجابية لم تتوافر في البيئة المصرية. في الواقع، حركة كفاية تعتبر حركة وبدعة، نجحت في تحريك الشارع المصري غير أنها عانت من عدد من المشكلات : 1- مشكلتها الأساس هي غياب برنامج سياسي واضح للحركة، فمزجها بين قضية التحول الديمقراطي من جهة وهواجة الخطر الصهيوني الأمريكي من جهة أخرى اضر بها أكثر مما أفادها لأنه أفقدها الإطار الفكري وضعها أمام تحقيق هدفين ليس لهما أدنى علاقة ببعضهما، الأمر الذي سهل عهليه التفاف النظام عليها. 2- غياب الإدراك الناضج للواقع السياسي. فقد رفعت الحركة شعار "لا للتهديد والتوريث"، بحيث هدفت إلى إحداث تغيير على قمة رأس الدولة، هذا في الوقت الذي لم تكن مظاهراتها تزيد عن ال 300 شخص. فالنضج السياسي يجعلني عندها أقرر النزول إلى الشارع بكل ما يحويه من مخاطر رافعاً مثل هذا الشعار، إن احدد ما في جعبتي لتحقيق هذا الهدف. 3- عدم القدرة على التنسيق مع الأحزاب السياسية التي نظرت إلى كفاية نظرة استعلانية بل وكانت سبب في قهرها. 4- غياب الرؤية البديلة. فقد غاب عن كفاية فكرة ضرورة إيجاد تصور بديل لشكل المجتمع الذي يرجى تغييره.

التعقيب الثالث : د. حسام تهاو

تم تحليل كفاية من خلال هذا التعقيب من منظور أو زاوية الحالة الإسلامية الحركية، وذلك انطلاقاً من فكرة أن اللحظة الراهنة ليست لحظة المشروعات الأيديولوجية و لكنها بالتحري لحظة نقاش حول هيئات تتبني تلك المنطوحات. فلا يظن أن الأخوان يطرحون شيء مختلف عما يقدهوا الحزب الوطني و ان هذا هو جوهر الاختلاف بينهم مثلاً. فالمشكلة الآن هي وجود فروقات أيديولوجية قليلة بين القوي السياسية رغم غياب أي إجماع وطني

حول شيء محدد. فهناك تقارب بين الإسلامي و اليساري و القومي و لكن لا يمكن تحليله عبر ميثاق سياسي حركي معين وقد ظهر ذلك في كفاية بشكل واضح. فربما لو درسنا المزاج الإسلامي العام، يمكننا أن نرصد تقارب التيار الإسلامي مع اليساري و القومي و هو النهر الذي لا يعبر عنه ما يصدر من تحركات سياسية، و يرجع ذلك إلي أنه عند التيار الإسلامي، تسبق الحركة عملية التنظيم بحيث تأتي الإنجازات الحركية لتعوض القصور التنظيمية. فمثلاً في مسألة دور المرأة، استطاعت جماعة الأخوان دمج دور المرأة في العمل السياسي وتفعيله رغم تخلف أدبياتهم في هذا الشأن.

و لذلك فإن اللحظة الراهنة انتهى فيها عصر الاقتتال الإيديولوجي بين الإسلاميين و اليسار و القوميين. فلم يعد المشروع الإسلامي يظهر عن طريق مناهضة المشاريع الأخرى كما كان الحال في السبعينيات، فلم تعد الفجاجة الإيديولوجية ذات أهمية قصوى منذ بداية التسعينيات بحيث تراجعت الآن فكرة التنظيم كإطار للتكوين وإطار لبناء الخيال السياسي و وجود القيادات الأخوانية داخل حركة كفاية يعضد بدوره هذه الفرضية. فالجيل الجديد للأخوان المسلمين مدين و شديد التأثير بالحركات الاحتجاجية النابعة من اليسار كحركة التدوين مثلاً النابعة بالأساس من الحركات الاحتجاجية اليسارية. و من خلال ملاحظة و تحليل نزول الأخوان إلي الشارع في الربع الأخير من 2005 نستشف تأثرهم بكفاية، و بالتالي يظهر لنا جلياً حجم التأثير الذي أحدثته كفاية في الخيال الإخواني. و في هذا الإطار، ينبغي الإشارة أن تأثر الأخوان بكفاية قد أثر بدوره على شكل الخلاف الموجود داخل الإخوان في كيفية أحداث التغيير و تحقيق الإصلاح بحيث نشأ التساؤل حول ما إذا كان هذا الأخير يأتي عبر رؤية كلية أم رؤية سياسية بالمعنى الهدرسي أم عن طريق الاشتباك مع حركات مطلبية أخرى، و هنا يظهر جلياً تأثير حركة كفاية.

أهم التعليقات :

1-مقارنة حركة كفاية بحركات الموجودة في أوروبا الشرقية فيها إجماع لكفاية لأن تلك البلاد لديها بنية سياسية تحتية قوية من نقابات و أحزاب و كان في لحظة جاهدة و

عندها أزيلت السلطوية انطلقت الموقف النهريكي مختلف في المنطقتين فهو داعم في الثانية و معرقل في الأولى.

2- من الجدير بالذكر، انه من المهم لهذه الحركات أن تتفاعل مع ما يتم على ارض الواقع من دون الخوض في تفاصيل الأحداث اليومية، و من هنا يتسنى لنا فهم بيان التحرش الجنسي الذي أصدرته كفاية. و مها لاشك فيه أن المشكلة الجيلية في كفاية هي مشكلة كبيرة تحد من قدرتها علي التفاعل البناء. وأيضاً هناك مشاكل تتعلق برغبة الإسلاميين في استغلال التخزين بحيث يكون الهدف من التحالف هو الاستغلال و ليس التحالف في ذاته هذا رغم وجود عناصر مؤمنة بأهمية التحالف مع القوى الأخرى و لكنها لتزال غير قادرة على التأثير.

3-فيها يتعلق بحركة كفاية، إذا قمنا برسم منحنى من 2004 و حتى الآن يكون منحنى سالب ولكن الدور الحقيقي الذي لعبته الحركة هو في هو إدخال فكرة الاحتجاج الاجتماعي. ففي 2006، كان عدد الاحتجاجات الاجتماعية التي لا يقف وراءها تنظيم سياسي هي 222 احتجاج، في 2007، وصل العدد إلي 7000 احتجاج وفي 2008، وصل إلى 1000 احتجاج. و من الجدير بالذكر، أن تلك الاحتجاجات هي احتجاجات غير مسبوقه في مصر منذ دستور 1923 ، فهي احتجاجات مطلبية من اجل تحسين ظروف العمل. و ما حدث في حصل في الرحلة الكبرى في مصر ابلغ دليل على ذلك لأنه لم يكن وراءه أي تنظيم سياسي من أحزاب أو نقابات أو إخوان أو غيرهم، فهي حركات تتشكل في لحظة و خارج عباءة كل الأشكال السياسية الوجودية. فإذا كانت كفاية هي حالة احتجاج على العمل السياسي التقليدي في مصر، فنحن مع هذه الحركات الاحتجاجية المطالبة نشهد ميلاد نوع من الاحتجاجات الجديدة التي قد تكون شكل من أشكال التمرد ليس فقط على الإطار السياسية التقليدية بل قد يكون ايضاً تمرداً على حركة كفاية أيضاً و لا شك هي احتجاج في الأساس احتجاج على النظام القائم. وقد تفرز هذه الحركات العشوائية و جهوعه من القيادات القادرة على إحداث نوع من التغيير في مشهد يتقاطع مع المشهد التي رأيناها في أوروبا الشرقية.

ثانياً : تجربة حركة "18 أكتوبر" في تونس :

تقديم : د. هوادي الأدهر

1- السياق التي نشأت فيه الحركة : ظهرت 18 أكتوبر في 2005 - و كان لها بذور بدأت منذ منتصف التسعينيات- في سياق يتميز بغياب الرؤية حول مسألة تداول السلطة بحيث بدت المسألة غير واضحة و غير مطروحة (مثلها كان الحال حين ظهور كفاية في مصر)، كما تميزت هذه الفترة بازدياد القمع ضد التيار الإسلامي من قبل النظام. و قد بدت كل الأحزاب السياسية في هذه الفترة غير واثقة من أنها تستطيع أن تلعب أي دور ايجابي. بل و توالى الإنتخابات من دون ظهور أي مؤشر لوجود أي إمكانية لفتح أي ثغرة يهكن من خلالها أحداث أي تغيير و لو جزئي خاصة فيما يتعلق بموضوع تداول السلطة. في 2004-2005 واجه الحزب الديمقراطي التقدمي صعوبات كثيرة و قمع شديد. وفي هذا السياق حدث إضراب جوع و تواصل أكثر من شهر، و قد انضم لهذا الإضراب عدد من المعارضين المتعاطفين معه رغم عدم كونهم ليسوا من أعضائه. و انتهى الأمر بتأكيد ملكية المقر للحزب، وهو الأمر الذي تم اعتباره نصر للمعارضة. وهنا بدأ التفكير في خلق حركة 18 أكتوبر لتكريس هذا التوجه الجديد خاصة بعد النجاح الذي حققه الإضراب في كسر حاجز الخوف. وتكونت الحركة من تيارات سياسية مختلفة، و بذلك نجحت هذه الأخيرة في إدماج عدد من القوى السياسية. و اتفقت الهيئة على تحديد هدفها من خلال بلورة نقاط اتفاق.2- القضايا التي ناقشتها : اهتمت الحركة بلورة نقاط اتفاق حول قضايا معينة و هي : (1) مبدأ التعايش الديمقراطي والقبول الآخر (2) حقوق المرأة وعلاقتها بالرجل بحيث دار النقاش حول إمكانية صياغة توجه فكري أساسه نزع الفكر الذي يهكن أن يكرس الوحشية و العنف. وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى انه، على المستوى العملي، رغم أن الحوار كان بين تيارات مختلفة إلا انه اتخذ بالأكثر شكل حوار إسلامي في مواجهة التيارات الأخرى خاصة اليسارية منها، لاسيما في ضوء وجود شك من نوايا قبول الإسلاميين بالديمقراطية و تساؤلهم حول ما إذا كان قبولهم لها حقيقي أم تكتيكي من اجل الوصول إلى السلطة.

التعليق : د. فتحي بلحاج

مرفق ربطا

الجلسة الثالثة

إعلان دهشق في سوريا

تقديم د. رضوان زيادة

مرفق ربطا

التعليق: د. جهال باروت

في الواقع، ينبغي للإشارة إلى أن الأحزاب التي شكلت ما سمي بالمعارضة هي اقرب إلى نهط الأحزاب المنشقة منها إلى الأحزاب المعارضة وذلك للأسباب التالية :

1-كلها تعتبر إما أحزاب أم أو أحزاب منقسمة على الأحزاب التي ستشكل الجبهة و بالتالي نكون في سوريا أهام حالة فريدة بحيث يكون لكل حزب بالمعارضة شقيق أو أب أو أم موجود في السلطة و كلهم يعرفون بعضهم البعض.

2-حين نقول المعارضة نقصدها اصطلاحاً لأنها في الحقيقة لا تقوم إلا بهوجب قانون يعترف بها.

ومن الجدير بالذكر، أن الأحزاب المنشقة انشقت على خلفية شئ ليس له علاقة بالديمقراطية أو الاشتراكية أو حقوق الإنسان و التي ظلت غائبة واقعيّاً عن واقع المعارضة السورية. و قد كانت بداية علامات التخلص من الانشقاق إلي المعارضة في 1977- 1978. ففي 1980، حدثت مواجهة بين السلطة و النظام و تم طرح فكرة القوة الثالثة (البديل عن برنامج السلطة و الأخوان)، غيران المصطلح العلمي لها هي أنها فقط مرحلة تطور أو مرحلة الحزب المنشق. مثلاً، الحزب الشيوعي السوري الذي عرف بالهكتب السياسي و حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بدأ من خلال نواة قيادية ضيقة و حوارات ضيقة، فلا الهكتب السياسي و لا حزب الإتحاد الاشتراكي يشتركان في حوارات و لذلك حينها طرح بيان أذار بيان التجمع الوطني الديمقراطي لم يكن هناك معرفة بالديمقراطية و كانت موضوع للبحث و الحوار. وفي هذا السياق، يمكن أن نقول

أن المعارضة السورية تتحرك من نفس أرضية النظام فلا تصالح أن تكون بديلاً أو شريكاً للسلطة.

وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أنه من 85 إلى 2000، سيطرت طبقة بيروقراطية ضيقة على النظام بحيث جهدت حركة النخبة و ساد النظام سمات شهولية. من 2000 إلى 2005، بدأ تقلص السمات الشهولية لصالح التسلطية كما حدثت في هذه الفترة تغيرات اقتصادية و اجتماعية هائلة بحيث تم إعادة تركيب الفئات الوسطى و أصبحت النخبة أكثر قابلية للتغير، و هنا نصل إلى إعلان دهشق و لنا تلك النقاط للتعليق على الإعلان :

1- استئثار نخبة ضيقة بقيادات حزبية شبي مسكوت عنه

2- سياق الإعلان صحيح له علاقة بالتراكم الديمقراطي الذي تم تحقيقه و لكنه أيضا له علاقة بالضغط التي واجهها النظام.

في النهاية، يمكن أن نقول أن حركة المعارضة السورية هي حركة نخوية و لكنها نجحت في استقطاب عدد من الشباب من نوعية مختلفة والذي يمكن أن يكون بديل للقيادات الحالية، و لكن التغيير الذي سيأتيه الشباب محدود إلى حين يتغير المجتمع السوري نفسه.

أهم التعليقات :

1- هل نعتهد هذا النمط من الحوار بين تيارات شديدة الاختلاف و التي تتقاطع في الممارسة السياسية أو الاجتماعية أو حتى اليومية؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار هذا النمط ممثلاً و هل هناك قوى أخرى مستقلة خارج الأطر التقليدية حول إعلان دهشق قد تكون أكثر تمثيلاً من الأحزاب بالمعنى الضيق. و إذا كانت حركة كفاية رغم إخفاقاتها نجحت في إحداث دراك سياسي ما، فهل يمكن أن نقول أن إعلان دهشق نجح في

إحداث شئ مهائل و لو بشكل مختلف؟ تساؤل آخر حول مدى وجود قوى إصلاحية داخل النظام يمكن الضغط عليها من قبل التحالفات القائمة من اجل إحداث تغيير؟

2- دور الإخوان في مصر و سوريا. في 2004، قدم إخوان سوريا برنامج متقدم مقارنة بمصر و ذلك قبل الضغوط التي واجها النظام السوري بحيث صدر نداء الإنقاذ و الذي لم يتم سماعه ثم محاولة الإخوان دخول الساحة السياسية من خلال إعلان دهشق ثم جبهة الخلاص و التي لم تلق بصدى. فقد كان موقفهم قبل الإعلان مهتاز و لكنه أصبح مريب بغض الشئ بعده. فما هو موقفهم الحقيقي من التحالف مع خدام؟ هل هذا ينم عن موقفهم المتصالح مع الخارجين عن النظام البعثي أم أنهم يريدون استثمار ضغوط هي أصلا موجودة؟

تعليقات عامة متعلقة بالتجارب السابقة :

1- الديمقراطية لا تطرح على شخص بعينه لأننا كلنا غير ديمقراطيين، فنحن في حاجة إلى ممارسة نوع من النقد الذاتي. نحن لم نأتي من ثقافة ديمقراطية و لا بد من بناها. إن التحديث لا يعني التغريب وإن كان الغرب هو صاحب الفضل الأكبر في التحديث من القرون الوسطى على الأقل حتى اليوم، فعندها يقال أنه عندها نتهمك بالدين نتهمك بهويتنا فهذا كلام ناقص لأن هويتنا هي أيضاً هوية حضارية تتفاعل و تتأثر سواء ايجابياً أو سلبياً. و لذلك ينبغي العمل على برنامج متعدد العناوين : 1- معركة ضد المحتل، 2- معركة ضد المستبد، هذه أولويات تتقاطع و لكنها تعبر في النهاية عن لوحة واحدة.

2- يلاحظ انه هناك تركيز كبير في ورشة العمل على تطور هذه النواجز الثلاثة من حيث البنية و الشكل و خلافه و لكن الأساس هو استراتيجيات العمل في ارض الواقع لأن البنية هي فقط شئ مرحلة قد ينتهي و يتم تجاوزه كي يأخذ شكل مختلف.

3- قاسم مشترك بين التجارب الثلاثة هي تجارب احتجاجية و هي ليست حركات مدروسة. وهنا ينبغي التساؤل: إلي أي مدى يمكن لهذا النوع من الحركات إحداث نوع من التغيير؟ و إلي أي حد يمكن لهذه الحركات أن توظف الخارج؟ هناك فويبا فقدان الاستقلالية لكن في نفس الوقت ليس هل كل ما يصدر علي الولايات سلبية؟

4- هناك عدة قراءات : 1- قراءة الناشط 2- قراءة الناشط الأخر الذي يقوم بهراقبته 3- قراءة المهلل. فهناك جوانب لن يراها المهلل بل يراها الناشط، فقد يري الباحث أن إخفاق كفاية أعطي شرعية للنظام بينما يري الناشط أنها كسرت حاجز الخوف. فون خلال الدراك يحدث تجربة قد تتجح في إحداث تغيير و قد تفشل في ذلك فتأتي بتجربة جديدة تكون نتيجة للدراك السابق و بالتالي يتحول الإطار الفكري الجاهع للحركة. و الملاحظة اليوم، ليس فقط في الوطن العربي بل أيضاً على المستوى العالمي، هناك غياب للحركات الاجتماعية الشاهلة ذات المشروع السياسي المتكامل، فهناك حركات مطلبية فقط و لكن هذا ليس معناه أن تلك الحركات ستكون أسيرة لمطلبها فقد تتطور و تساهم في إحداث تغيير. وبالتالي فالذي نرد قوله هو أن تداخل الثلاث القراءات يعطينا نظرة أكثر شمولاً و التشبث بوحدة منهر بوقعنا في خطر الجهود و الإقصاء.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى: تجربة المغرب

تقديم د. دويد بركات

مرفق ربطا

التعقيب:

التعقيب الأول: د. عبد العلي داهي الدين

مرفق ربطا

التعقيب الثاني : د. أحمد بوز

هنا لا شك فيه أن تعثر الحوار بين الإسلاميين و اليساريين يرجع بالأساس إلى الضغوط التي تعرض لها الإسلاميون، بصفة خاصة "العدالة و التنمية"، و حزبا "البديل الحضاري"، و "النهضة"، اللذان رفض طلبهما بالحصول على الترخيص القانوني في البداية، قبل أن يطلا فيها بعد، و معظم قادتهما اللذين في السجن. هذه الأحزاب الإسلامية وجدت في اليسار و مفكري اليسار خير سند، ربما أكثر من الإسلاميين ذاتهم. و يمكن على سبيل المثال- أن نذكر أن حزب "البديل الحضاري" عقد مؤتمره غير المعترف به في مقر لحزب يساري راديكالي، واللجنة التي تشكلت لمساندة الأحزاب ضمت بالإضافة إلى الإسلاميين- أقصى اليسار أو اليسار الراديكالي، بالإضافة إلى أن الإسلاميين أنفسهم غالباً ما يلجئون إلى جهيات حقوقية يغلب عليها الطابع اليساري، و كذلك الحال بالنسبة للصحافة. ولكن في الوقت ذاته من الصعب الزعم بذوبان الخلافات بين الإسلاميين و اليسار، أو حتى بواسطة حوار حقيقي بينهما، فجهاة "العدل و الإحسان" التي تعد متطرفة في التصنيف السياسي للقوى الوجودية على الساحة المغربية- قد سبق و أن دعت في ثلاث محاولات إلى ما تسميه "مبادرات الحوار الوطني"، و كانت تستدعي إليها تنظيمات أخرى. و لكن كانت بعض التنظيمات الإسلامية لم تكن تحضر هذه المبادرات بشكل فيه نوع من التمهيش، على اعتبار أن جهاة "العدل و الإحسان" تعهل في الحقل السياسي الرضاد غير الشرعي، أو غير المعترف به من قبل السلطة. و من الجدير بالذكر، أن هناك فارق كبير بين حركة "العدل و الإحسان"، و حزب العدالة و التنمية. فهذا الأخير قد أصبح الآن حزباً سياسياً شرعياً، كباقي الأحزاب الشرعية المغربية، و إن كانت تظل هناك بعض الشكوك المحيطة به بسبب ارتباطه بحركة دعوية هي حركة "التوحيد و الإصلاح". على عكس حركة "العدل و الإحسان" التي تظل بشكلها- حركة صوفية، و هو ما لا يعد

مستغرباً، لأن الحركة جذورها صوفية، فزعيها انشق عن الزاوية "البوتيشية" الصوفية، و التي عادت تنشط بعد أحداث 16 مايو 2003؛ فالدولة عندما قررت مواجهة الإسلاميين أو السلفية و الراديكالية- بدأت تشجع بعض من هذه الزوايا الصوفية، التي يعتبرها البعض تنتشر الخرافة و الجهل و ما إلى ذلك، و أعادت تنظيم الحقل الديني بواسطة وزارة الأوقاف، بالشكل الذي يفرض قيوداً معينة على الأنظمة و الخطباء و غير ذلك، بل أن حتى المرأة دخلت مجال الدعوة و الإرشاد. و لذلك، فإن هناك نوعاً من التمييز، فحركة "العدل و الإحسان" أحياناً تُخرج الورقة السياسية في نشاطاتها، و في البعض الآخر تُخرج الورقة الدعوية أو الصوفية. و على هذا الأساس، فنحن غير واثقون من أن الحركة تريد المشاركة؛ فهذه الحركة قد خلقت بلبلة و تشويش كبير في الحياة السياسية المغربية عندما طرحت قضية "الرؤية"، و هي أنه في المغرب عام 2005 سوف يحصل "شيء ما"؛ و هو الأمر الذي صدق فيه بعض ضعاف العقول، بل ربما حسبت له السلطة أيضاً ألف حساب. و لكنه بطبيعة الحال، لم يحدث أي شيء. و على نفس المنوال، يتضح لنا الغموض في موقف الحركة من عدد من القضايا السياسية المهمة. فعلى سبيل المثال، الحركة ككل تطرح فكرة الخلافة، و ترفض فكرة "إمارة المؤمنين" التي وافق عليها حزب "العدالة و التنمية"؛ أما ابنة المرشد السيدة "نادية ياسين" فقد خرجت بتصوّر آخر غريب عن الحركة و أدبياتها و تصوراتها الأيديولوجية عندما دعت إلى إقامة جمهورية في المغرب، و هي تستهد مكانتها في الحركة من كونها ابنة الشيخ من ناحية، و لكون كلاهما مسوّق إلى حد كبير لدى الغرب أكثر من أي زعيم آخر للجماعة. و تأكيداً على ذلك، فإن الجماعة لا تخرج منذ ثلاث سنوات- في تظاهرات هوجمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو تحصل بجوار سفارتها في المغرب، و ذلك محاولة من الجماعة للحفاظ على كسب ود الولايات المتحدة، لينزع عنه صورة الحزب المتطرف؛ دون أن ننسى الضغوط الحقيقية المريرة التي مرت بها الجماعة و نشاطها، و التي وجدت في الخارج خاصة الولايات المتحدة- سنداً حقيقياً لها و لأكثر التيارات الأخرى في المغرب، خاصةً و أن أنظمتنا العربية و يجب أن نعتزف بذلك- لا تخاف إلا من الخارج.

التعقيب الثالث عمر اخريشان

(لم يتمكن من الحصول على تأشيرة للدخول الى مصر ولكنه أرسل الورقة، وهي مرفقة ربطاً)

أهم التعليقات :

هنا لا شك فيه أن موقف الحركات الإسلامية واضح من الولايات المتحدة بل أن لرفضها له يمثل ركن أساسي من أركان قوتها في الشارع و لكن فيها يخص حالة العدل و الإحسان و علاقتها بالولايات المتحدة، فالموضوع يبدو مختلف و يرجع ذلك إلي طبيعة النخبة نفسها الموجودة في المغرب والتي رأيت أن التأثير الخارجي يأتي من فرنسا و لذلك فإن جزء من مقاومة ذلك يكون بالانفتاح علي فاعلين سياسيين مختلفين. و لذلك تم التحول لعدد في النخبة من الدراسة الفراكوفونية إلي الدراسة الإنجلوساكسونية.

تجربة لبنان :

تقديم : د. كرم كرم

هنا لا شك فيه أن عرض ودراسة حالة الحوار النقدي بين القوى المختلفة مهمة لمعرفة هذا التحالف وشروطه وآليات اشتغاله ونتائجه من ناحية، ومن ناحية ثانية مهمة جدا لأنه من واقع هذه الشروح نتوصل لمعرفة أدق بالنظام السياسي وبالقوى السياسية داخل هذا النظام. إذن فالقيمة مضاعفة ومرتفعة. وقد حاولت رصد نوع من التحالف في لبنان ما بعد الطائف عرفته بالحركة الاجتماعية الهدنية في لبنان. أما الحوار النقدي البناء بين قوى يسارية أو إسلامية أو مختلفة، لم يكن هناك من نشاط له وقع يستحق الدراسة والاهتمام. لكن هذا لا يمنع من توصيف معين، وهو أن لبنان قد عرف في فترة ما بعد الحرب تحديدا منذ 1992 حتى اليوم 3 أطوار من الحراك الاجتماعي والسياسي:

الطور الأول: الطور الهدني من 1992 - 2001/2000

الطور الثاني: الطور السياتي من بعد تشكيل الحكومة 2001-2005

الطور الثالث: الطور الحزبي

وبالمراقبة للشروط السياسية التي أحاطت بكل طور يهكن أن نقرأ لكل ما يحدث في لبنان مثل توزيع القوى وتوزيع السلطة ومفهوم المعارضة والهوالاة ووقوع القوى السياسية من بعضها البعض.

الطور الأول: الطور الهدني من 1992 - 2000/2001

لم يكن هنا من حوار فعلي على مستوى القوى السياسي وإنما تقسم ادوار مفروض, وقبل كل طرف بهذا التقسيم ومن لم يقبل أقصى من المشاركة السياسية, والتقسيم الشهير في هذا الصدد هو ما يطرحه احمد بيضون المهتم خص في الطوائف:

تخصص الرئيس رفيق الحريري بالشق الاقتصادي وإعادة الإعمار.

تخصص الطائفة الشيعية بقيادة حزب الله بموضوع المقاومة.

وكان هناك تداخل بين هذه القوى تحديد عام 1996 في عملية عناقيد الغضب وكان هناك تباعد في أحيان أخرى ولكن لكل تخصصه.

أما فيها يتعلق بكل مسائل الديمقراطية والمشاركة وهلفات الحرب والهصالحة الفعلية والمفقودين والقوانين والإصلاح السياسي فقد غابت فعليا عن الأجنات السياسية بين القوى المشاركة في السلطة. وكان الحراك الفعلي في هذه المواضيع التي كانت محور التقاء 18 أكتوبر أو كفاية، لم تكن هذه المواضيع الأساسية هي محور التقاء لقوى سياسية مشاركة في السلطة. وإنما أتت من المجتمع الهدني ولذلك اسمي هذا الطور الأول من الحراك هو الحراك الهدني. وهو الذي يطفى على المشهد المطلبي في لبنان. بالطبع كان هناك تحركات أخرى ولكنها لم تطفى على المشهد، مثال في العام 1992 كان هناك تحركات لحزب الله قهعت بالقوة، والاتحاد العمالي العام قام بتحركات مطليبه أساسية مستندا على تجربته التاريخية في آخر سنوات الحرب الأهلية، فقهر وشردت النقابات وتهدمت أكثر فأكثر وحجته فلم يبقى إلا الحراك الهدني. وهذا الحراك الهدني اختارته نخبة وبدأ النشاط

فيها مثل البلدان الأخرى: عرائض المثقفين 94 و 95 و 96 ضد الفساد ضد التجديد لرئاسة الجمهورية وعدم احترام الدستور. تدريجياً أخذت هذا التحرك النخبوي طريقه إلى المؤسسة وهو ما يعرف بالجمعيات المدنية في لبنان. وتناولت العديد من المواضيع الأساسية وهكذا انطلقت الحركات الاجتماعية في لبنان وعناقيد الغضب كانت أول مؤشر أن لا يزال في المجتمع اللبناني عصب قوي لم تطاله يد السلطة وهو التحرك العفوي الغير حزبي الذي حدث عام 1996 من قبل أفراد وجهات لم تتحرك تحت شعار سياسي واضح أظهرت للمراقبين كيفية الوصول للجمال السياسي بطريقة مختلفة. فانطلقت عدة حركات اجتماعية تناولت مواضيع تعتبر أساسية في بلد يطوي مرحلة الانتهاء من حرب أهلية والدخول في مرحلة بناء الدولة والمؤسسات وبناء السلم المدني وهو في مقابل السلم الأهلي. وهذه المواضيع تناولت احترام الدستور وإصلاحات القانون الانتخابي ومصير المهفوقين وهي مشابهة لتحركات حدثت في المغرب وإصلاح قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة تحديدا السياسية وحقوق بعض الفئات الاجتماعية المهمشة والشباب. فحزب الله مثلا كان من السهل أن يشارك في حركة تطالب بالانتخابات المحلية، ومعظم القوى السياسية كان من الممكن أن تشارك في حملة لمعرفة مصير المهفوقين في لبنان، جزء من القوى اليسارية التقدمية شاركت بموضوع إصلاح قوانين الأحوال الشخصية، قوى أخرى امتنعت عن ذلك. إذن هذه مؤشرات قد لا تكون مؤشرات استراتيجية كبرى ولكنه مهم عندها نتطرق لموضوع الإصلاح والسياسات العامة وأجندة الحكم. إذن لم تصل التحالفات في لبنان إلى أجندة للإصلاح والسياسات العامة تتخطى الشعارات العامة. هذه المرحلة كان في الواقع لها إيجابيات وسلبيات، وإيجابياتها تفوق توقعات الفاعلين المشاركين فيها.

الطور الثاني: الطور السيادي من بعد تشكيل الحكومة 2001-2005

حدث الانتقال للمرحلة الثانية بعد انتخابات الـ 2000 تراجع دور الحركة المدنية وأصبح هناك استقطاب سياسي في لبنان تجلى في ذروته بـ 8 آذار و 14 آذار وهما حركتان سياديتان بالعرق ومطالبهما مطالب سيادية. مطلب خروج سوريا من لبنان والاستقلال اللبناني الفعلي عن سوريا لقوى 14 آذار، ومطلب

استقلال لبنان عن المحور الأمريكي وسياسة الشرق الأوسط الكبير. فالحراك الأول كان هدي من قبل فاعلين يحاولون الدخول إلى المجال السياسي من البوابة الهدنية والحقوقية و الدستورية. المرحلة الثانية كانت سيادية واستقطبت هاتان القوتين المهجوع الهدني بحركتهما. كل جماعة ظلت قوة وختلفة إسلامية ويسارية .. الخ ولكن توجهت حول العناوين العريضة: سيادة حرية- استقلال لـ 14 آذار و الوفاء لسوريا ودورها التاريخي في لبنان ووضع حد للحرب ودعم المقاومة ورفض التدخل والهيمنة الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير من ناحية ثانية لـ 8 آذار. هذا الانقسام أعاد خلط الأوراق بعد انسحاب الوصي الأساسي والذي كان الحكم والناظم لهذا النظام السياسي، وكان من يؤمن التوازنات السياسي في نظام سياسي مأزوم وأزمته بنيوية منذ تأسيسه وليست مرتبطة فقط بالحرب الأهلية اللبنانية أو فقط بالوصاية السورية. هذا نظام جينيا يحمل بذور أزمته البنيوية، ونظام منذ الاستقلال طريقة اشتغاله هي الانتقال من أزمة إلى أزمة ومن تسوية إلى تسوية، تسوية الطائف وتسوية الدوحة مؤخرًا. في هذا النظام النزعة والتسوية هي القاعدة الطبيعية لاشتغاله ولفهمه يجب فهم آليات التسوية التي تحصل. وهو يستطيع أن يستمر على هذا المنوال 80 عامًا أخرى. فهما كانت الدولة هشة لتزال مستهرة وخير مثال على ذلك هو لبنان.

الطور الثالث: الطور الحزبي

تم إعادة خلط الأوراق بعد الانتخابات النيابية 2005 وتشكيل الحكومة وهي مرحلة حزبية باهتياز لان الصراع أصبح بالعمق وهو على توزيع السلطة. عندها كان ضابط الإيقاع هو النظام السوري وهو موزع الدور والحامي لبعض المواقع، فمثلا حزب الله لم يكن مضطرا من قبل للدخول في تحالف حكومي للحفاظ على موقع المقاومة ودورها وإعطائها العطاء السياسي والشرعي لأنه كان يُفرض من جانب النظام السوري على كافة البيانات الحكومية في لبنان منذ 1990 وحتى 2004. أما بعد انسحاب الجيش السوري، أصبح حزب الله بحاجة إلى أن يتحالف مع قوى سياسية أخرى وان يصبح شريك أساسي ليس فقط في السلطة التمهيلية ولكن أيضا في السلطة التنفيذية لكي يؤكد من خلال المؤسسات موقع

المقاومة ودورها. وهنا أصبح الخلاف هو خلاف وانقسام حزبي والحراك حزبي. وهكذا أيضا كانت التحالفات. خاصة بعد إعادة خط النوراق بعد تشكيل الحكومة في 2005 واضطرت قوى سياسية أن تنتقل جذريا من موقع إلى آخر وكل ذلك انطلاقا من قراءاتها للموقف ومحاولته للحصول على موقع أفضل في تشكيل السلطة بعد الانسحاب السوري أو للحفاظ على موقعها الذي كانت قد حصلت عليه طيلة ال 20 سنة الأخيرة وهذا التحالف يؤكد استمرارية مواقعها. وفي هذا إسقاط على التحالف الرباعي الذي سقط مباشرة بعد تشكيل الحكومة ونشأة ما سمي بوثيقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر، وبها تقاطع مصالح للفريقين: عون بعد فوزه في الانتخابات كأول قوة مسيحية، هُشمش من جانب القوى المسيحية ذاتها الدينية والأخرى التقليدية وغير التقليدية. وبالتالي الانتقال إلى هذا الموقع يشكل ضمانة لدور وموقعه السياسي في التركيبة الهارونية المسيحية والنظام السياسي بشكل عام. هذا المشهد العام، لم يكن هناك حوار جدي عميق حول إشكاليات أساسية مثل تلك التي تهم قوى 18 أكتوبر بتونس أو ما يتم في المغرب أو إعلان دوشق. فالقوى السياسية في لبنان في أكثريتها ليست قوى إصلاحية بل تعيد التأكيد على النظام. فاليوم الحوار الدائر يؤكد على نقطتين: أولا الديمقراطية التوافقية أو بالأحرى النلية التوافقية بإدارة الحكم لأنها بعيدة جدا عن الديمقراطية. وثانيا: الحوار الهدني الدائر وهو جدي وعميق لأن موضوعه الأساسي هو حول سلاح حزب الله، ولكن مراحل هذا الحوار وآليات تطبيق تشير إلى أنه محاولة لتحرير الوقت في انتظار تسوية معينة إقليمية أو دولية. فالخارج والداخل في لبنان في تماس أو حتى خرق مباشر قد يصل إلى الهدنة والحي مباشرة وليس فقط إلى الطائفة أو المذهب. ففي تشكيل التحالفات ليست معارضة وهوالاة بل أن التسريب والهروب عبرها سهل.

التعليق : أ. سعد الله هزرعاني

في تذكير ببعض العناوين المؤثرة في تطور الأحداث في لبنان، العنوان الأهم هو أن الحرب الأهلية في لبنان انتهت عام 1989 باتفاق الطائف الذي كان ثمرة تفاهم أمريكي سعودي سوري. حصل توزيع ادوار بين هذه القوى بشكل مباشر أو ضمني، بحيث تولت سوريا الإدارة السياسية بالبلاد، وأعطت تطهينات في الجانب الاقتصادي بسبب اختلاف النظامين للسعودية عبر رجل الأعمال السعودي المعروف رفيق

الحبري الذي سرعان ما أصبح رئيس للحكومة اللبنانية في دور استثنائي. ومن ضمن هذه المعادلة الولايات المتحدة تخلت عن تعهد محاولة سحب إسرائيل من الجنوب. وقد شكل انتصار المقاومة عام 2000 محطة مهمة في تطور الأحداث السياسية بلبنان، وصولاً إلى الحدث الكبير الذي أثر في المنطقة العربية وفي لبنان وهو الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. فتشكل مشهد الحياة السياسية في البلد بالتفاعل مع تناقضات الوضع اللبنانية من جهة والهناخ الإقليمي والدولي من جهة ثانية واستناداً إلى هذه العناوين.

وكانت الطائفة الهارونية هي الأكبر في البلد، وأوكل لها دور في إدارة الدولة من خلال اتفاق إقليمي بتأثير فرنسي بسبب موقعها الرئيسي في النشاط السياسي في البلد. فالرئيس كان يحكم ولا يحاسب ولا يتحمل النتائج كان يستطيع حل المجلس النيابي وتشكيل الحكومة ويسمي من بينهم رئيس وزراء وليس من خلال آلية دستورية لتشكيل الحكومة أو كثرية ما. فهذه التكوينات السياسية للطائفة الهارونية التي ضعفت بسبب الحرب الأهلية وكُرس ذلك في اتفاق الطائف بتعديل في صلاحيات رئيس الجمهورية التي أصبحت لمجلس الوزراء مجتهداً. ورئيس مجلس الوزراء أصبح له دور استثنائي حيث انتقل إليه جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية السابقة وإلى مجلس الوزراء مجتهداً. بالمثل تعزز دور رئيس المجلس النيابي وكلاهما مسلمان. ولذلك يجري الحديث في لبنان عن الرؤساء الثلاثة وليس عن رئيس واحد. فالانسحاب الإسرائيلي عزز هذا التوجه وطرحته من قبل الفريق الذي اعتبر نفسه أنه أقصى عن السلطة، محاولة للاحتجاج والاعتراض على إقصائه والهيمنة السورية وتجاوز همل الطائف للانسحاب أو إعادة توزيع للقوات المسلحة السورية خارج الهدن. وذلك على اعتبار أن القوات السورية كانت توازن القوات الإسرائيلية في الجنوب. فبعد انسحاب هذه الأخيرة، لم تعد القوات السورية تقوم بدور الشرطة. وقد استفادت وتغذت هذه القوى من بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والتعامل مع نتائجه سواء من حيث فرض واقع جديد في المنطقة أو من حيث التعامل مع القوى التي تقاوم الاحتلال. فانفك عقد التفاهم الأمريكي السعودي السوري وتحول إلى صراع سريع عندها رفضت سوريا تسهيل الغزو ثم اعترضت عليه كمشروع ثم عندها وقع وقدمت تسهيلات لكل الساعين للهقا همة بدون تمييز. و كانت

سوريا تنطلق من منطلقات متعددة من الاحتلال النهريكي للعراق، فنظامها هو نظام بعثي توأم وانتهيار البعث في مكان لن يساعد على بقائه في مكان آخر، خاصة و أن سوريا كانت قد كثفت من علاقتها الاقتصادية مع العراق في أواخر عهد صدام من خلال تهريب النفط. كما أن سوريا قد واجهت تحدي متعدد الأسباب من خلال غزو العراق ودخلت في صراع مصيري معه: أي أن يبقى النظام السوري أو أن يسقط، فقد طرح تغيير النظام ثم طرح تغيير سياسة النظام. وهكذا اكتسب لبنان أهمية استثنائية في معرض هذا المشهد، فسوريا كانت تعزز موقعها الإقليمي من خلال لبنان. وفي 2004 تصاعدت الأحداث ارتباطا بهزيمة رئاسة الجمهورية حيث أكرهت سوريا عدد من النواب على التهديد للرئيس لحود ومن بينهم الحريري نفسه. وهكذا حدث التصعيد واستخدمت مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم كما لم يحدث من قبل في التاريخ. وبعد صدور القرار 1559 وتطور الصراع ليكون صراع لحظة بلحظة اختارت سوريا المواجهة ولم يكن أمامها خيار آخر. وقد تدهور لبنان حول جبهتين ولكن مع وجود مواقع أخرى ليست منها، فهتلا الحزب الشيوعي أو سليم الحص لم ينتهيا لإحدى الكتلتين ولكن كان لها مواقف غير محايدة ولكن رافضة أن تصطف في احد الجانبين. وبالنسبة للحزب الشيوعي استند موقفه إلى تبرير أن هذه التحالفات تركز على أساس طائفي أو احد مكوناتها العامل الطائفي، بالإضافة بالطبع للسياسة ولكن الطائفي حاضر أيضا. أما عن صيغ العمل والتحالفات، فقد تميز لبنان تاريخيا بقيام تحالفات بين مختلفين ومتصارعة، ومن ذلك تشكيل القوى البرجوازية مثل الكتلة الدستورية وما سبقها، ومن ذلك أيضا الحركة الوطنية اللبنانية: وعلاقة بين كمال جنبلاط والتقدمي الاشتراكي وبين الحزب الشيوعي. فقد عزز الحزب الشيوعي تحالفاته مع قوى يسارية ناشئة انتقلت من القومي إلى الماركسي مما تُرجم إلى جبهة ذات برنامج، البند الأول منه هو إلغاء الطائفية كأولوية للعمل الوطني والتغيير. وبالنظر إلى السياسية الرسمية اللبنانية الهوائية للغرب آنذاك، اكتسبت هذه الجبهة في الفترة المحدودة ولكن المؤثرة التي عاشت بها، أهمية بسبب مشروعها السياسي ذي الجوانب الخارجية في صراعات المنطقة ولكن ذي الجوانب الداخلية أيضا. حيث تهتل جانب الإصلاح السياسي اللبناني في إلغاء الطائفية واعتماد قانون للانتخابات النسبية الموسعة. وكانت تضر كل الأحزاب القومية واليسارية وشخصيات هامة ولا

ينبغي التقليل من أهمية الشخصيات فهناك الآلاف من الذين لا انتهاء حزبي لهم ولكن يجدون مرجعيتهم في هذه الشخصيات، وبالتالي إلى هذا الائتلاف وينتهون لهذا الكيان المشترك. وقد عاشت هذه الجبهة وشكلت احد طرفي الصراع الأهلي حتى العام 1982 والاحتياح الإسرائيلي ثم حلت خاصة بعد اغتيال رئيسها عام 1977. ثم اتخذ التحالف بعدها صيغة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية منذ عام 1982 والتي كان تشكّلها أساسه سياسي وليس طائفي حتى نهاية الحرب. فحتى العام 1982 لم يكن التيار الإسلامي قد نشأ باستثناء الإخوان المسلمين الذين لم يكونوا جزءا من النشاط السياسي الفعال في لبنان. و بعد اغتيال كمال جنبلاط، نشأت القوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية وكان ياسر عرفات يتأسس اجتهاداتها. وأصبحت المقاومة اقوي في الداخل اللبناني واستمر هذا الوضع حتى عام 1982 وخروج قوات الثورة الفلسطينية. حينها نشأ حزب الله عام 82 انشقاقا عن حركة أهل كهنافس لليسار وهن اجل تحسين حصّة الطائفة الشيعية في لبنان وبصلة مباشرة مع إيران. وعمل حزب الله من خلال أفراد وعناصر على أساس مقاومة الاحتلال مع استخدام المهناج من الأساليب الإيرانية. حتى العام 1986 كان نشاط القوى اليسارية في المقاومة أقوى بها للايقاس ولك بعد 86 وزيادة العوامل الذهبية بدأت تزداد قوة حزب الله بدعم سوري إيراني تحضيرا لتحول عام 1989. وصادف ذلك تحول في غير مصلحة اليسار وهى التغييرات في البلدان الاشتراكية وانهايا الاتحاد السوفيتي مها اضعف معنويات اليسار بالدرجة الأولى. أما العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب الله كانت متوترة جدا بسبب الخلاف على الأساليب والصراع على مناطق النفوذ، فكان هناك اغتيالات متبادلة وتم قصف السفارة الإيرانية من قبل الحزب الشيوعي. وبعد اتفاق الطائف حدث تقارب بين الحزبين وهو تقارب ميداني من خلال تسهيل العمليات المقاومة المشتركة وكان أخرها خلال عدوان عام 2006. والعلاقة اليوم ايجابية جدا ولكن لم ترقى لمستوى التحالف الثابت وإنما تفاهم يتوسع ليشمل مقاومة الاحتلال ومهاجمة الوصاية الأمريكية. بالإضافة إلى قضايا أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وإن كان تحرك حزب الله بخصوصها تحرك تكتيكي بهدف إضعاف السلطة أو للاحتجاج عليها. أما الجماعة الإسلامية فعلاقتها قوية مع السعودية وهى على صلة ضعيفة بإخوان مصر، كما انشق مؤخرا بعضهم على أساس

الخلافاً السياسي الأخير في لبنان. وهناك مجموعة تتعاون بالكامل مع حزب الله وهي مجموعة فتحي يكن، وشريك حاضر في المناسبات الدينية لتخفيف حدة الاستقطاب الهذبي. والسلفيون هناك جزء منهم وفتح حاولوا تخفيف الاحتقان الطائفي من خلال إقامة علاقات مع حزب الله ومن خلال نوع من إعلان تعاون ولكنهم ووجهوا فتراجعوا كي لا ينزلوا عن محيطهم السلفي. قد تتوحد في الانتخابات القادمة كل الأطراف المعارضة على تحالف الحرير مع السعودية والولايات المتحدة، أما عون فهو يشكل تيار قوى وجاد يفتح ثغرة في النظام السياسي اللبناني ولكن شعبيته تبدو أنها قد تدنت من 70 % إلى 45%. فقد اثبت النظام السياسي اللبناني انه عاجز عن تأهيل سيادة لبنان واستقلاله ووحدته ولكن على العكس تشكلت دويلات داخل الدولة بسبب استدراج الخارج والاستواء به. و يعني ذلك أن النظام كان قويا ولكنه لم يعد كذلك فهناك ثغرات جدية للتغيير الديمقراطي.

أهم التعليقات :

التأكيد على أنه في لبنان الدولة هشة وضعيفة ولكن النظام في غاية القوة والقدرة على استيعاب الحركة السياسية العامة. الفارق في لبنان مثلا بين الدولة بتعريفها الرسمي الأكاديمي والنظام هو فارق كبير جدا. والنظام هو عملية توليد الحياة السياسية عبر ما عرف سنة 1943 بالميثاق الوطني الذي جدد باتفاق الطائف، والذي كان يجدد باستمرار حتى اتفاق الدوحة. النظام في أليات عمله هو أمر مختلف عن الدولة بمعناها الهطلق كجوهر أو ماهية، وهذه مسألة تحتاج لهزيد من المناقشة.

الجلسة الثانية :

تجربة الأردن:

تقديم أ. محمد أبو رهان

سيتم التركيز خلال تلك الهداخلة على محاولة إيجاد إجابة للتساؤل التالي : إلى أي مدى يمكن اعتبار التحالفات القائمة عريقة؟ أم أنها لتزال سطحية و أنية؟ و قبل محاولة الإجابة على التساؤل السابق، سنحاول إعطاء خلفية عن العلاقة بين القوى السياسية:

شهدت الخمسينيات ازدهار الأحزاب التقدمية واليسارية و الستينيات بروز بعض القوى المرتبطة بالكفاح الفلسطيني. أما الثمانينات، فقد كانت أعوام ظهور جماعة الإخوان المسلمين. ومع الثورة النفطية، استطاعت الجماعة بناء مؤسسات هائلة بحيث برزت قوتهم في مواجهة ضعف القوى اليسارية. وقد كانت تلك الفترة مبشرة بهيلاذ الديمقراطية ولكن سرعان ما شاهدنا تراجع كبير في الديمقراطية بعد حرب الخليج الأولى، خاصة بعد صدور قانون انتخابات 93 وصولاً إلى مراحل لاحقة. وقد شهدت تلك الفترة بروز علاقة جديدة بين الجماعة و الأحزاب خاصة في ضوء ظهور فجوة كبيرة بين النظام و الإخوان. وهنا بدأ تشكل نوع من التحالف مع القوى القومية و اليسارية في التسعينيات بحيث بدأت حالة فرز شديدة داخل الساحة السياسية على خلفية المعادلة الديموغرافية الجديدة (50% من السكان من الأردنيين و 50% من الفلسطينيين)، بحيث أصبح الإخوان أصبح يمثلون الشارع الفلسطيني و أصبح النظام هو المهثل للشارع الأردني. وهو الأمر الذي ترجم بذهاب أغلبية المقاعد الفلسطينية للإخوان. وفي المقابل حاولت ابتكار أدوات عدة لمواجهة الإخوان. و في هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أنه إذا كان الإخوان هم خير مهثل للطبقة الوسطى، فالسلفية الجهادية هي خير مهثل للانهايار تلك الطبقة داخل الدولة.

وقد شهدت التسعينيات ظاهرة تحالف المعارضة بحيث تم تشكيل لجنة لتسيق الأحزاب تضم كل من الأحزاب اليسارية والقومية و الإخوان. و مما لا شك فيه أن تحالف الأحزاب مع الإخوان فيه نوع من الانجاز على النحو التالي : 1- التخلص من الشك و التسيق على ضوء قضايا محددة. 2- تخفيف من الصورة النمطية المتبادلة بينهما. ولكن التحليل الدقيق لهذا التحالف يجعلنا نلاحظ ضعف هذا النوع من التحالفات لاسيما و أنه لم يبين على حوار نقدي حقيقي بل تركز الأنتلاف فقط على قضايا خارجية متعلقة بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و مناهضة برامج الخصخصة الحكومية من دون السعي لتقديم بديل مقبول لها. ولذلك جاء التحالف هشاً سريع الانهايار أهم أي مشكلة حقيقية. و يبقى

التساؤل الأخير : هل اثر انخراط النخوان في التحالفات مع القوي السياسية على تطورهم ؟ يمكن أن نجاب على هذا التساؤل بنعم، النخوان الذين شاركوا في البرلمان و النقابات كانوا أكثر انفتاحاً من غيرهم إلا أن هذا التيار المنفتح داخل الجماعة ليزال ضعيف في مواجهة الاتجاه التنظيمي الأكثر تشدداً.

تجربة اليمن:

تقديم د. مود مخلصي

تشكلت هيئة للحوار المجتمعي تهدف مناهضة السلطة و رئيسها هو ابن الرئيس السابق للتجمع اليمني للإصلاح الشيخ الأهر. قامت تلك الهيئة بالتحضير لمؤتمر حوار وطني و الذي سيتم عقده خلال شهر و نصف. و يتوثل الجانب البرنامجي في التالي : مشروع اللقاء المشترك للقاء السياسي والوطني. والمقصود منه هو تقديم تصور الأحزاب للتغير في اليمن. ويتوثل جوهر هذه الرؤية في إصلاح النظام السياسي. و يعتبر المشروع أن الإصلاح غير مجدي ما لم يتم إصلاح النظام السياسي من خلال إصلاح السلطة التنفيذية و ذلك من خلال تحويلها إلى نظام برلماني. أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية فلا بد من السعي لمعالجة الانقسام الجمهوري الحاد كما انه من الضروري الفصل بين السلطات خاصة السلطة القضائية. ومن ضمن قضايا الإصلاح التي تم مناقشتها هي إصلاح النظام الانتخابي بحيث يعزز من التعددية السياسية. و قد تم إضافة فصل خاص يتعلق بحقوق الإنسان بمعناه الكوني و العالمي و هو الأمر الذي يعتبر تقدم كبير فيما يتعلق بموقف الأحزاب الدينية.

وفي 2003 ، شهدنا قيام تحالف عملي يتعلق بالتهييل المود و لكن لم تلقي التجربة نجاحاً لأن القيادة المحلية لم تنتهياً بعد لهذا النوع من التحالفات. أما في الانتخابات الماضية وهي انتخابات 2006، كان الأمر مختلف فقد كان التنسيق شامل وكامل وخاض التحالف حملة انتخابية موحدة و نزل بمرشحين مشتركين بين الأحزاب المكونة للتحالف. وعلى الرغم من الغش في الانتخابات واستخار المال العام، حصل التحالف علي 25 % من أصوات الناخبين. أما في الوقت الحاضر، فقد احتفظ التحالف بموقف

موحد من العملية الانتخابية ورفض المشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات و هي مرحلة القيد و التسجيل و يرجع ذلك إلى نشوب خلاف مع الحكومة على تغيير النظام انتخابي و حل هيكلي صعدا و الجنوب. و لزال الموقف خطير حتى الآن بسبب رفض الأحزاب خوض الانتخابات ثانياً.

التجربة السعودية:

تقديم: د. جعفر الشايب:

يتحدث الباحث عن تجربة مهمة في السعودية عام 2004، وهي تجربة إصدار وثيقة "رؤية لحاضر الوطن و المستقبل"، وهي وثيقة شارك فيها عدد من المثقفين السعوديين من مختلف المشارب الفكرية. وجاء هذا الجهد الجماعي في ظل مجموعة من التحولات السياسية مر بها النظام السعودي في تلك الفترة، وعلى رأسها النزوات الداخلية للنظام في ذلك الوقت، خاصةً مع الفراغ الذي خلفه مرض الملك فهد، بالإضافة إلى الضغوط الدولية التي كانت تمارسها الولايات المتحدة (والغرب بصفة عامة) على النظام من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية. تألفت مجموعة المثقفين الذين شاركوا في إعداد هذه الوثيقة من التيارات اليتية: أولاً، التيار الذي اصطلح على تسميته "الإسلاميين الصحويين"، وهم عبارة عن مجموعة من الإسلاميين الذين دخلوا المجال السياسي في منتصف الثمانينيات، وتصاعد دورهم إبان حرب الخليج في التسعينيات، وأصدروا مذكرة اقتصر إعدادها عليهم- هي مذكرة "النصيحة" في تلك الفترة أيضاً، واعتقلت مجموعة كبيرة منهم، أصدروا مراجعات فكرية لدى تواجدهم في السجن فيها بعد. كذلك، شارك حوالي عشرون شخصاً من الإصلاحيين الشيعة في هذه الوثيقة، وهم من "حركة الإصلاح" التي بدأت عملها السياسي في الثمانينيات تقريباً من الخارج، وكانت هناك مفاوضات بينهم وبين الحكومة السعودية في 1993، عاد معظمهم على أثرها إلى البلاد، و بدأوا ينشطون هناك ثقافياً واجتماعياً، وكانوا أيضاً جزءاً من هذه الوثيقة. أما القسم الأخير فهو مجموعة متنوعة من الليبراليين، من الأكاديميين أو الإعلاميين، الذين لا يصنفون تحت تيار موحد، و لكنهم اقرب إلى الحالة الليبرالية العامة.

وطوال هذه الفترة، تم عقد مجموعة من اللقاءات والاجتماعات، تبلور من خلالها أن هناك بعض النقاط المشتركة التي تم التوافق عليها، وبعض نقاط الخلاف. وقد يكون من بين أهم نقاط التوافق مسألة حاكمية الشريعة الإسلامية، والقبول بأن الإسلام يمثل المنظومة الفكرية الأساسية للمجتمع، واعتبرت أساساً لهذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، الإقرار بسلطة الأسرة الحاكمة، بمعنى أنه أي تغيير سياسي لا بد وأن تديره الأسرة الحاكمة. وأخيراً، مسألة الوحدة الوطنية كانت أيضاً من أبرز المحاور التي تم الاتفاق عليها. أما بالنسبة للنقاط الخلافية، فمن أبرزها مسألة سقف المطالب في العمل السياسي، وهل تتوقف عند عقد اللقاءات والاجتماعات والاتصال بالمسؤولين، أم التعبير عنها بصيغ أخرى. كان أيضاً مسألة خلافية حول قضية حصر التمثيل، و إلى أي حد يمكن تمثيل الهياكل المختلفة في هذا المشروع. كذلك ثار الخلاف حول خطوات العمل المستقبلية التي ستلي إصدار الوثيقة.

الوثيقة ارتكزت على مجموعة من المحاور الأساسية، من بينها: المطالبة ببناء دولة المؤسسات الدستورية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وتعزيز الإصلاح السياسي، والدعوة إلى مؤتمر حوار وطني. وبالنسبة للجانب السياسي من الوثيقة، تحدثت عن الفصل بين السلطات، والمساواة بين المواطنين، وحاكمية القانون، والمطالبة بانتخاب المجالس البلدية ومجلس الشورى، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإطلاق حرية التعبير في وسائل الإعلام المختلفة. أما بالنسبة للجانب الاقتصادي منها، فقد طرحت الوثيقة موضوع مكافحة الفساد، وتنويع الموارد للدولة، ومواجهة البطالة التي كانت حينها من أبرز المشاكل المطروحة اقتصادياً. كما أشارت الوثيقة إلى بعض القضايا الاجتهادية المهمة، وعلى رأسها قضية التمييز بين المواطنين، سواء على أساس مناطقي أو مذهبي، وكان هناك جدل حول حدود هذه المسألة، بالإضافة إلى إشراك المرأة في الشأن العام. وتم تقديم هذه الوثيقة في مارس 2003 للملك عبد الله ودار حديث مفصل بينه وبين المشاركين على موضوع الوثيقة، وقد نتج عن الوثيقة زخم إعلامي واجتماعي كبير بحيث سميت تلك الفترة بربيع السعودية. وفي يونيو 2003، دعي الملك للمؤتمر حوار وطني حضره شخصيات من اتجاهات مختلفة لأول مرة في 2004. و من بعده أجريت الانتخابات

البلدية ولكنها لم تكن كاولة، فلم يتم انتخاب سوى 50% من أعضاء المجلس أما الباقين فهم معينون.

أما على الصعيد السياسي، فقد ظهرت مبادرات أخرى وهي وثيقة "شركاء في الوطن" المقدمة من الشيعة والتي قع عليها 450 شخصية شيعية واعتهدت علي وثيقة الرؤية كهرجعية وناقشت موضوع الأقلية الدينية بحيث وطنت المشكلة الشيعية وأبعدت البعد الإقليمي. كما تم إصدار وثيقة "معاً ضد الإرهاب" من خلال عدة لقاءات تنسيقية في مختلف المناطق. ومن الواضح أن تلك التحركات أثارت السلطات الأمنية وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور مراجعة داخلية وإعادة تقييم لهذا المشروع. وفي هذا السياق، حاول الإسلاميين صياغة وثيقة أخرى: "الهكبة الدستورية" وهي وثيقة تتعلق بالإصلاح الدستوري وقادها مجموعة من الإسلاميين. وبعد صدور تلك الوثيقة، تم استدعاء 5 من الموقعين عليها واعتقالهم. إلا أن ذلك لم يؤثر على العمل عليها، ولم يمنع من استمرار النشاط. وتم التصهير على دعوة 50 شخصية، الأمر الذي تبعه حملة اعتقالات موسعة. ووقع اشتراط على المعتقلين بالتوقيع على تعهدات بعدم الانضمام إلى تلك النشطة قبل الإفراج عنهم، الأمر الذي رفضه 5 منهم بحيث لم يتم الإفراج عنهم إلا بعد سنة ونصف من اعتقالهم.

تقييم عام للوثيقة :

لم تجاوز الوثيقة الحالة النخبوية ولم تتجح في إحداث حوار نقدي جاد، بل كان الهدف منها فقط هو إنجاز مشروعها. ويؤخذ على المشاركين، رغم خلفياتهم السياسية السابقة، أنهم لم ينجحوا في استحضارها في عملهم المشترك. ومن الجدير بالذكر، أن أحداث العنف التي وقعت قد أضرت بالمشروع بحيث جاءت في مصلحة المنتشدين منهم على حساب الأكثر اعتدالا.

بعض التعليقات العاوة

1- مسألة العلاقة بين الداخل والخارج. بعض الدول تتحدث عن الخارج وهي لا داخل لها. ففلسطين مثلاً هي دولة تعتمد ب 98% من اقتصادها على الخارج. فلا نضيع الوقت ونستفذه في طرح مفاهيم ومشكلات لا تعبر عن الواقع الحقيقي للبلاد.

2- أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن في نشر الديمقراطية خطر على الديمقراطية ذاتها بعد فوز الإسلاميين في الانتخابات في مصر و فلسطين، وهو الأمر الذي جعلها ترجع إلى سياسيتها القديمة الراهية إلى التحالف مع الأنظمة المستبدة، فإذا كانت المعارضة تعرف ذلك، فلماذا لا تعمل على كسر هذا الحلف المقدس من خلال تقديم بديل ديمقراطي حقيقي حتى و إن كان إسلامي و لكنه يمتلك خطاب معتدل؟